انخفاض كبير بعدد المحامين الذين اجتازوا امتحان النقابة

● المحامي محمد نعامنة: "هناك شكاوى بأن الامتحان كان تعجيزيا"

محمد نعامنة

أظهرت نتائج امتحان نقابة المحامين التي تم نشرها مطلع الأسبوع، ان أقل من ثلث المحامين المتقدمين للامتحان اجتازوه بنجاح . ويدور الحديث عن الامتحان الذي جرى يوم الخامس عشر من الشهر الماضي، وتقدم له 2270 شخصا، من بينهم نجح فقط 736 محاميا. وتشير المعطيات الى ان نسبة النجاح في صفوف المتقدمين للامتحان للمرة الثانية بلغت 16.58%، فيما ان نسبة من اجتاز الامتحان بنجاح بحيث كانت هذه المرة الثالثة التي يتقدم بها للامتحان 4.57% فقط .

للحديث عن هذه النتائج وأبعادها على مجال القضاء في البلاد، تحدثت صحيفة بانوراما مع المحامي محمد نعامنة – رئيس لواء الشمال في نقابة المحامين.

"نسبة الذين اجتازوا الامتحان منخفضة جداً"

وقال المحامي محمد نعامنة في حديثه لصحيفة بانوراما: "نسبة الذين اجتازوا الامتحان كانت منخفضة جدا جدا مقارنة بمواعيد سابقة ، حيث لم تتعد نسبة الذين اجتازوا الامتحان الثلث 32.4% ، وهذا رقم منخفض جدا ونادر . وفي هذه الحالة نحن نتحدث عن متقدمين من مجمل الذين تقدموا للامتحان، فالذين تقدموا لأول مرة واجتازوا امتحان النقابة كانت نسبتهم 49% ، وهذه الأرقام منخفضة جدا مقارنة بالمواعيد السابقة " . وأضاف المحامي محمد نعامنة : " مع انتهاء الامتحان للفترة الأولى وصلتنا الكثير من الشكاوى بالنسبة لأسئلة الامتحان ، وسمعنا الكثير من الأصوات تتحدث عن ان الامتحان كان تعجيزيا والاسئلة كانت صعبة جدا وتطرقت لمواضيع لم تصادف المتدربين أو المتحنين من قبل، وكانت نوعية الأسئلة غريبة وجديدة ، وهذا شيء لم نتوقعه من قبل ، وتوقعنا أن يأخذا الامتحان بعين الاعتبار الفترة التي نمر بها وأن يوازن بين الظروف القائمة وبين جودة الأسئلة ونوعها" .

وتابع المحامي محمد نعامنة بالقول لصحيفة بانوراما: "دائما ما تكون هنالك فروق بين علامات الخريجين من جامعات والخريجين من كليات ، حيث أن العلامات الأعلى كانت لطلاب الجامعة العبرية في القدس وجامعة تل ابيب، ولم يكن هذا الامر خاصا بهذا الموعد من الامتحانات، ولكن نلاحظ بامتحان هذا الموعد أن نسبة الذين اجتازوا الامتحان من جامعة القدس هي نسبة أقل من المرات السابقة" .

وأكد المحامي محمد نعامنة قائلا : " نحن كنقابة نؤيد وندعم الوقوف الى جانب كل المتحنين الذين تقدموا لهذا الامتحان ، وبما أن منح البعض من التسهيلات يعطي امكانية لعدد كبير من اجل اجتياز الامتحان فنحن نؤيد هذه الخطوة ، بشكل استثنائي كون الامتحان كان صعبا . ونحن كنقابة نطالب جميع الجهات بالتعاون من أجل خفض علامة النجاح لتكون أقل من 60 من أجل إعطاء الامكانية لعدد أكبر من المتحنين لاجتياز الامتحان . لكن الاقتراحات من هذا القبيل مرتبطة بالكنيست حيث أنني سمعت أن هناك اقتراح قانون من النائب أحمد الطيبي حول الموضوع وهناك أصوات من داخل البرلمان ، فاذا حدث هذا الشيء فهناك إمكانية لتغيير علامة النجاح من 60 الى علامة أقل" .

النائب منصور عباس يطالب بلجنة تحقيق برلمانية لفحص نتائج وصياغة امتحانات نقابة المحامين

على صعيد متصل، دعا النائب منصور عباس، رئيس القائمة العربية الموحدة، إلى "تشكيل لجنة تحقيق برلمانية لدراسة الأسباب الكامنة وراء النتائج المثيرة للجدل لامتحانات نقابة المحامين التي كانت مؤخرا".

وأكد عباس على "ضرورة اجراء فحص عميق لهذه الظاهرة، مشيرًا إلى أهمية الوقوف عند الأسباب الجذرية التي أدّت إلى هذه النتائج، بما في ذلك الادّعاءات المتعلقة بطبيعة صياغة الامتحان ومدى ملاءمته للممتحَنين".

الطيبي: "امتحان غير منصف وتقدمت باقتراح قانون لخفض علامة النجاح"

في ذات السياق، وصل لصحيفة بانوراما بيان من المكتب البرلماني للنائب أحمد الطيبي، جاء فيه : " تقدم النائب الدكتور احمد الطيبي باقتراح قانون يهدف لخفض علامة النجاح بامتحان نقابة المحامين لموعد ديسمبر 2024، من علامة 60 الى 50. وتأتي متابعة النائب الطيبي بعد توجهات عديدة وصلت لمكتبه، تشكو من صعوبة بالغة في مستوى الامتحان الأخير، لا سيّما أنه تم خلال فترة صعبة وخلال الحرب. وهي استمرار لمتابعة الطيبي لقضايا الطلاب ومن ضمنها طلاب الحقوق والقانون ". وقال النائب أحمد الطيبي حول امتحان نقابة المحامين الأخير: "يتضح أن نسبة النجاح في الامتحان الأخير، الذي تقدم اليه المتحنون خلال شهر ديسمبر 2024، لم تتعد نسبة 32%، مقابل نسبة نجاح 60% في الموعد الأسبق، وتعتبر نسبة متدنية جدا. كما ان نسبة النجاح بين المتقدمين للمرة الاولى لم تتعد هي الاخرى 50%، وهي نسبة منخفضة جدا نسبة لامتحانات سابقة" .

"الأسعار نار والمعاش ما بكفّي؟"

خبير اقتصادي يدعو للتفكير مرتين قبل التوجه الى البنوك للحصول على قرض

دخل مؤخرا، حيز التنفيذ، رفع أسعار العديد من المستلزمات الأساسية، بسبب رفع ضريبة القيمة المضافة، بالإضافة الى رفع أسعار ضريبة الأرنونا والكهرباء والمياه، البنزين وغيرها، وهو ما ينذر بان العام الميلادي الجديد، 2025، سيكون صعبا اقتصاديا على الناس. للحديث عن هذا الموضوع، وعن كيفية مواجهة موجة الغلاء وكيفية التعامل بشكل سليم مع المصاعب المالية، تحدثت صحيفة بانوراما مع الخبير الاقتصادي خالد حسن – مدير تطوير اقتصاد المجتمع العربي في " عوغين " .

خالد حسن

*** هل يمكنك أن تشرح لنا كيف ستتأثر مصروفات العائلة نتيجة الغلاء ورفع الضرائب؟**

"بلا شك، جميع العائلات ستتأثر، لكن التأثير الأكبر سيكون على الطبقة الوسطى وما دون، حيث إن هذه الفئات غالبًا غير مهيّأة للتعامل مع الأزمات الاقتصادية التي نمر بها حاليًا. عادةً، لا تقوم هذه الطبقات بوضع ميزانية مسبقة لإدارة مواردها، مما يجعلها أكثر عرضة للضغوط الاقتصادية. نلاحظ أن أصحاب الدخل المنخفض، بما في ذلك الذين يتقاضون الحد الأدنى للأجور (حوالي خمسة آلاف شيقل أو أكثر قليلاً)، سيواجهون تحديات كبيرة نتيجة الزيادات في الضرائب وتجميد بعض المستحقات. بالإضافة إلى ذلك، هناك ارتفاع في رسوم التأمين الوطني والصحي، وزيادة ملحوظة في أسعار المياه والكهرباء والأرنونا)، مما يؤدي إلى زيادة كبيرة في تكلفة المعيشة. بالمحصلة، سترتفع تكاليف السلة الاستهلاكية العامة للعائلات بشكل كبير، وسيكون أصحاب الدخل المنخفض الأكثر تضررًا في ظل هذه الظروف" .

*** هل ستقل مدخولات الناس فعليًا بسبب التعديلات، بمعنى المعاشات الصافية (المعروفة بالنيتو)؟**

"التأثير سيكون واضحًا من خلال تجميد المستحقات التي كان من المفترض أن يحصل عليها الأجير في الدولة، مثل مستحقات الأطفال ونسب الدخل. بالإضافة إلى ذلك، هناك مستحقات إجبارية يجب دفعها، مثل الضريبة المضافة (ضريبة القيمة المضافة)، حيث إن أي مواطن يشتري أي سلعة أو خدمة سيكون مجبرًا على دفعها، ومع زيادة نسبتها بمقدار 1%، ستتأثر القدرة الشرائية للجميع. أما بالنسبة لضريبة الدخل، فإن كل اجير يتقاضى فوق الحد الأدنى مجبر على دفع ضريبة مما يضر بنسبة المدخول. إلى جانب ذلك، المواطنون الذين يمتلكون صناديق تقاعد أو صناديق ائتمان، أو يحصلون على رسوم رفاه، سيلاحظون خسارة يوم رفاه، والذي يعادل تقريبًا 900 شيقل. هذا التأثير يمتد أيضًا لمن يتقاضون الحد الأدنى للأجور، حيث من المتوقع أن يتضرروا بمقدار يتراوح بين 600 إلى 700 شيقل شهريًا.

وبالتالي، إذا كانت العائلة تعاني من عجز مالي مسبق، فإن هذا العجز سيزداد بنفس المبلغ. لذلك، كل عائلة يجب أن تعيد النظر في حساباتها المالية وتبحث عن طرق للتوفير. قد يكون من الضروري اتخاذ قرارات صعبة مثل التخلي عن عادات مكلفة وغير ضرورية، كالتدخين، الذي لا يؤثر فقط على الصحة بل يُرهق الميزانية أيضًا" .

*** كيف يمكن أن يؤثر رفع نسبة ضريبة القيمة المضافة على الصفقات الكبيرة مثل شراء سيارة؟**

"الصفقات الكبيرة، مثل شراء سيارة، تتطلب تخطيطًا مسبقًا بغض النظر عن زيادة أو انخفاض نسبة الضريبة. هذه المشتريات يجب أن تكون جزءًا من خطة مالية مُحكمة تأخذ في الاعتبار جميع التكاليف المتوقعة، بما في ذلك الضرائب. لذلك، أنصح كل عائلة تُخطط لشراء أمر كبير، مثل سيارة أو عقار، أن تقوم بحسابات دقيقة وتضع ميزانية محددة مسبقًا. هذا التخطيط يساعد على تجنب الوقوع في عجز مالي أكبر نتيجة زيادة الضريبة أو ارتفاع الأسعار. في ظل الظروف الحالية، من الضروري التركيز على الحاجات الأساسية والابتعاد عن القرارات الشرائية المفاجئة وغير المدروسة. التخطيط المسبق يُمكّن العائلات من إدارة مواردها بذكاء، وضمان استقرارها المالي حتى مع التغيرات الاقتصادية" .

*** كخبير اقتصادي، بماذا تنصح الناس لتجنب السحب الزائد والقروض وإدارة مواردهم بشكل أفضل؟**

"من المهم أن يدرك الناس الواقع الاقتصادي الحالي، حيث بلغت أرباح البنوك حتى نهاية الربع الثالث من عام 2024 حوالي 22.6 مليار شيقل من المواطنين، وهو مبلغ هائل. في الوقت الذي تُفرض فيه ضرائب جديدة على المواطن البسيط، لم تُلزم البنوك بدفع ضرائب على هذه الأرباح الكبيرة. لذلك، أنصح باتباع الخطوات التالية لتجنب السحب الزائد: أولوية الاحتياجات الأساسية: إذا اضطررتم للاقتراض، اجعلوا ذلك مقتصرًا على الأمور الضرورية والأساسية، وليس على الكماليات مثل السفر أو شراء منتجات رفاهية.

ثانيا، ابحثوا عن بدائل مصرفية: حاولوا الاستفادة من المؤسسات التي تقدم قروضًا بفائدة صفرية أو منخفضة، وذلك ضمن إطار برامج اقتصادية موجهة لتلبية احتياجات العائلات. هذه القروض يجب أن تكون مرافقة بتوجيه اقتصادي لضمان استغلالها بشكل صحيح يعود بالفائدة وليس بالضرر.

ثالثا، إدارة القروض بحكمة: في العام الماضي، لاحظنا ارتفاعًا في طلب القروض بقيمة تصل إلى 380 مليون شيقل ضمن الشركة التي أعمل بها، ما يعكس وضعًا اقتصاديًا صعبًا للعائلات. من المهم أن تُدار هذه القروض بعقلانية، بحيث تُستخدم لسد العجز الضروري فقط، وليس لإنشاء أزمات جديدة.

رابعا، لا تعتمدوا كليًا على البنوك: البنوك هي وسيلة لتجاوز الأزمات، وليست الحل الأمثل في كل الظروف. الاعتماد الكامل عليها دون تخطيط قد يؤدي إلى أزمات طويلة الأمد.

ختامًا، التفكير الاقتصادي السليم والتخطيط المسبق هما المفتاح لتجنب الأزمات المالية، والحفاظ على استقرار العائلة المالي في ظل الظروف الحالية" .

*** إلى متى قد تستمر هذه التبعات السلبية على دخل الناس؟ وهل يمكن أن تتراجع الحكومة عن الإجراءات التي دخلت حيز التنفيذ ؟**

"أنصح كل شخص وكل عائلة بأن يأخذوا زمام الامور ويتولوا إدارة أمورهم بأنفسهم، دون انتظار تدخل الحكومة أو أي جهة أخرى لتحسين ظروفهم. من الضروري أن تبدأ كل أسرة بإدارة ميزانية دقيقة وصحيحة، لأن الوضع الحالي مرشح للاستمرار. إسرائيل تعيش حالة حرب وتواجه عجزًا ماليًا كبيرًا، وهذا العجز يجب سداده. لذلك، تحتاج الدولة إلى مصادر دخل، والتي تعتمد إما على جباية الضرائب أو الاقتراض من دول أخرى. ومع ذلك، نعلم أن نسبة الفوائد على القروض التي حصلت عليها الدولة مرتفعة. بحسب المعطيات الحالية، فإن العجز سيستمر حتى عام 2025 على الأقل. لذا، من المهم لكل فرد أو أسرة أن يضعوا خطة مالية محكمة تتضمن ميزانية طوارئ، وألا يعتمدوا على أي تدخل خارجي لتحسين أوضاعهم" .

احتجاجا على رفع أسعار السفر فيها

بلدية حيفا تدفع بسيارات تنظيف الشوارع لأنفاق الكرمل لإعاقة حركة السير فيها

من شحادة سامي عازم مراسل صحيفة بانوراما

دفعت بلدية حيفا بسيارات تنظيف الشوارع لأنفاق الكرمل، التي تسير بسرعة 10 كيلو متر في الساعة، وذلك في اطار احتجاج بلدية حيفا على قرار إدارة انفاق الكرمل رفع تسعيرة السفر في الانفاق. وكان رئيس بلدية حيفا، يونا ياهف، قد أعلن في الأيام الأخيرة عن احتجاجه على قرار رفع تسعيرة السفر بأنفاق الكرمل وقال انه قرار خاطئ وغير مبرر وان البلدية ستقوم بخطوات احتجاجية ضد هذا القرار. وتحمل سيارات تنظيف الشوارع لافتات مكتوب عليها " أنفاق الكرمل بالمجان للجميع! " .